اقتصاد

الكويت: خطة لترحيل 560 ألف وافد

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

بدأت الحكومة الكويتية الجولة الثانية من خطواتها الفعلية لمعالجة قضية التركيبة السكانية بوضع خطة جديدة للتخلص من 560 ألف وافد خلال فترة نهاية العام الجاري ومطلع العام المقبل، وذلك بحسب تقرير حكومي اطلعت عليه «العربي الجديد».

وتضمنت الخطة الحكومية البدء بترحيل 145 ألف مخالف لقانون الإقامة وعدم تجديد الإقامة لـ 115 ألف وافد، تجاوزت أعمارهم الـ 60 عاما، وخصوصا من لديهم أقرباء قدموا إلى الكويت من خلال «الالتحاق بعائل» ومن يعانون من أمراض مزمنة، فضلا عن أكثر من 90 ألف أمّي سيتم التخلص منهم، والبدء في إحلال 80 ألف من المواطنين بدلا من الوافدين في القطاع الخاص.

وذكرت الخطة أن هناك نحو 650 شركة وهمية لديها وافدون من جنسيات مختلفة غالبيتهم من العمالة المصرية سيتم إلغاء إقامتهم وترحليهم عبر آلية يتم دراستها لإقرارها في المرحلة المقبلة، فيما سيتم مواصلة الملاحقات القضائية للمسؤولين عن استقدام هؤلاء العمالة إلى البلاد.

وفي السياق، قال مصدر حكومي كويتي لـ «العربي الجديد» إن الخطة التي شاركت في إعدادها هيئة القوى العاملة الكويتية تهدف إلى إصلاح الاختلالات في سوق العمل وتأثيرها على التركيبة السكانية والحد من استقدام العمالة الهامشية التي تضر بالاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي.

وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه، أن هناك خطة طويلة الأمد تستهدف تقليل الاعتماد على الوافدين في القطاع الخاص الكويتي والاهتمام باستقدام عمالة مهنية ذات مستوى عال ومدربة واستخدام الوسائل التكنولوجية والتحول الرقمي الذي سيفضي إلى تقليص الوظائف في كافة القطاعات الاقتصادية.

وتحت وطأة الضغط الشعبي والنيابي، اتخذت الحكومة الكويتية خطوات لتقليص أعداد الوافدين في الوزارات والهيئات الحكومية تتضمن 3 مراحل حيث بدأت بإنهاء خدمات أكثر من 30% من الوافدين في إبريل/ نيسان الماضي، فيما سيتم تجهيز كشوف جديدة خلال شهر نوفمبر/ تشرين الأول 2020 المقبل، كما سيتم تسريح الدفعة الأخيرة في فبراير/ شباط 2021.

وفي المقابل، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، محمد الهاجري، إن خطط ترحيل الوافدين لا ينبغي أن تتم بشكل متسرع بسبب الضغوط الشعبية والنيابية، مؤكدا أن القطاعات الحكومية وشركات القطاع الخاص ستظل بحاجة إلى العمالة الفنية المدربة في ظل الخطط التنموية الحكومية والمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى التخصصات التي يرفض الكويتيون العمل بها.

ودعا الهاجري خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» الحكومة إلى تشديد القوانين ومحاسبة تجار الإقامات الذين تسببوا في جلب مئات الآلاف من العمالة الهامشية بدلا من تصعيد الإجراءات ضد الوافدين.

(Getty)

انخفاض أسعار المنتجين في الصين

أظهرت بيانات رسمية أمس، أن أسعار المنتجين في الصين واصلت تراجعها في يوليو/ تموز، لكن الانخفاض ظل يتقلص في ظل تعافي الأنشطة الاقتصادية بفضل السيطرة الفعالة على الوباء في الصين. وانخفض مؤشر أسعار المنتجين (بي بي آي)، الذي يقيس تكاليف السلع عند بوابة المصنع، بنسبة 2,4 في المائة على أساس سنوي في يوليو، وفقا لمصلحة الدولة للإحصاء. وتقلصت القراءة من انخفاض بـ 3 في المائة في يونيو/حزيران وانخفاض 3,7 في المائة في مايو/ أيار.

وارتفعت أسعار المنتجين الإجمالية بنسبة 0,4 في المائة على أساس شهري. وفي المتوسط، انخفضت أسعار بوابة المصنع بنسبة 2 في المائة خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يوليو/ تموز مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

لقطات

الجزائر تستأنف التجارة الحدودية مع مالي والنيجر

أعلنت الجزائر استئناف التجارة الحدودية مع مالي والنيجر، بعد توقفها لسنوات لاسباب أمنية، تزامنا مع الترخيص مجددا لتجارة المقايضة بولايات الجنوب. جاء ذلك، وفق بيان لاجتماع مجلس الوزراء ترأسه عبد المجيد تبون، اطلعت الأناضول على نسخة منه. وجاء في البيان أنه «بعد استشارة مصالح وزارة الدفاع الوطني، سيتم الشروع في استئناف التجارة الحدودية في مناطق الجنوب مع تشديد الإجراءات الامنية والرقابية». ومنذ سنوات، توقفت التجارة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر، وأغلقت الحدود البرية لاسباب امنية، وسط انتشار لظاهرة تهريب المواد الغذائية والوقود والاسلحة بالمنطقة.

ارتفاع البطالة في تركيا إلى 12,9%

أظهرت بيانات ارتفاع البطالة في تركيا قليلا بين إبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران إلى 12,9 في المائة مقارنة بـ12,8 في المائة في الشهر السابق بفضل حظر على تسريح العاملين في خضم جائحة كورونا. وتراجع التوظيف 4,2 ملايين على أساس سنوي في الفترة ذاتها إلى 9,52 ملايين، بالتزامن مع ظهور اثر التوقف شبه التام لانشطة الشركات على الاقتصاد. وتراجع معدل المشاركة في سوق العمل إلى 6,74 في المائة من 9,25 في المائة قبل سنة. كان معدل البطالة 8,21 في المائة في الفترة ذاتها قبل عام. وارتفع معدل البطالة غير الزراعية إلى 2,51 في المائة من 51 في المائة قبل سنة، حسب ما ذكره معهد الإحصاء التركي.

تراجع عائدات «غاز بروم» الروسية

بلغت عائدات شركة «غازبروم» الروسية من صادرات الغاز الطبيعي، 11,3 مليار دولار خلال النصف الاول من العام الحالي، مسجلة تراجعاً بنسبة 51,2 في المائة، وذلك مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. واظهرت بيانات هيئة الجمارك الفيدرالية الروسية، أن صادرات «غازبروم» من الغاز الطبيعي عبر الانابيب، بلغت خلال الاشهر الـ 6 الاولى من العام الحالي، 91,1 متراً مكعباً، منخفضة بنسبة 17,8 في المائة مقارنة بالنصف الاول من العام الماضي. وبلغت ارباح «غازبروم»، من صادرات الغاز الطبيعي خلال العام الماضي، قرابة 17 مليار دولار، مسجلة تراجعاً بنسبة 17 في المائة، مقارنة بالعام السابق.

فرنسا العاجزة تعد بمساعدة لبنان المتعثر

مصطفى عبد السلام

بدأ صوت الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عالياً في مشهد لبنان ما بعد الانفجار ولافتاً للأنظار، بدأ وكأنه الآمر الناهي في المشهد، والمنقذ للبنان، والمنتقد للنظام الحاكم به والذي طالبه بـ«تغيير عميق»، ومتحدثاً عن فساد النخبة الحاكمة، ومشككا فيها. وماكرون أول رئيس يزور لبنان بعد الانفجار، ومن هناك دعا إلى تحرك عاجل لدعم البلد المنكوب.

وماكرون هو الذي سارع في دعوة زعماء العالم إلى قمة دولية عقدت بالفعل يوم الأحد لحشد المساعدات لصالح لبنان، ببساطة بدأ وكأنه المدير الأول لأزمة لبنان الإنسانية، والمانح الأكبر للمساعدات المالية عليه، بل والمنقذ من أسوأ أزمة مالية واقتصادية تمر بها البلاد، رغم أن مساعدات فرنسا التي أعلنها خلال مؤتمر المانحين كانت هزيلة حيث لم تتجاوز 50 مليون يورو.

وبغض النظر عن قيمة تلك المساعدات، فإن الواقع يقول إن فرنسا، ثاني أكبر اقتصاد بمنطقة اليورو، هي من تحتاج العون المالي أكثر من الآخرين في ظل الخسائر التي تتعرض لها جراء أزمة كورونا وتراجع مؤشرات الاقتصاد.

فالحكومة تقدّر خسائر قطاع السياحة الفورية لأزمة كورونا بنحو 40 مليار يورو، والصادرات شهدت تراجعا حادا في الربع الثاني من العام الجاري، حيث انخفضت بنسبة 28,9 % مقارنة بالربع الأول من العام، كما تراجعت بنسبة 34,6% خلال يونيو الماضي. وعجز الميزان التجاري ارتفع في ذلك الشهر، بمعدل غير مسبوق، في ظل زيادة حجم الواردات عن الصادرات وإجراءات العزل العام الصارمة.

والاقتصاد الفرنسي انكمش بأعلى وتيرة لم يشهدها منذ الحرب العالمية الثانية بلغت 13,8% في الربع الثاني من 2020، إذ انهار الاستهلاك والاستثمار والتجارة في ظل إجراءات أزمة كورونا.

أضف إلى ذلك التكلفة الباهظة التي ستتحملها الخزانة الفرنسية لتمويل خطة النهوض بالاقتصاد والبالغة 560 مليار يورو، فماكرون أعلن مؤخرا عن ضخ حزمة إضافية لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط الاقتصاد لجائحة كورونا لا تقل قيمتها عن 100 مليار يورو، إضافة إلى أن الحكومة سبق أن رصدت نحو 460 مليار يورو لدعم القطاعات والاقتصاد منذ بدء انتشار الوباء.

إزاء هذه المؤشرات المتدهورة، فإن فرنسا العاجزة ليس لديها القدرة على مساعدة دولة متعثرة ماليا هي لبنان، وما يفعله ماكرون هو لأهداف سياسية بحتة والدعاية له ولبلاده على حساب بلد منكوب، وعلى لبنان أن يبحث عن مانحين دوليين أخرين إذا ما أراد الحصول على قروض ومساعدات خارجية.

حظر ترامب «تيك توك» يهدد مبيعات «آيفون»

واشنطن ـ **العربي الجديد**

ذكرت وكالة بلومبيرغ أن قرار الرئيس دونالد ترامب، حظر أي معاملات مع شركتي «بايت دانس» الصينية التي تمتلك تطبيق مقاطع الفيديو القصيرة «تيك توك» و«تنسنت» مالكة تطبيق المراسلة «وي تشات»، يهدد مبيعات آيفون التي تنتجها شركة «آبل».

وحسب الوكالة الأميركية، فإن الصين تستحوذ على نحو 20% من مبيعات آيفون، بينما يتوقع أن يؤدي الحظر الأميركي على استخدام «تيك توك» و«وي تشات» إلى ابتعاد المستهلكين في الصين والعديد من دول آسيا عن شراء «آيفون»، ولا سيما أن العديد من الصينيين لا يستخدمون أرقام المحمول أو البريد الإلكتروني ويعتمدون على تطبيقات «آبل ستور» مباشرة وخاصة «وي تشات» و«تيك توك».

وتراجعت أسعار أسهم آبل البالغ رأسمالها السوقي نحو 1,9 تريليون دولار، بأكثر من 2,5% في ختام تعاملات نهاية الأسبوع الماضي، بعد قرار الحظر، بينما هوت أسعار أسهم تينسينت الصينية البالغ قيمتها السوقية 686 مليار دولار بنحو 10% وتعد ثاني أكبر شركة في آسيا بعد مجموعة «علي بابا» لخدمات التجارة الإلكترونية.

وأظهرت دراسة نشرت في يوليو/تموز الماضي، أن «آبل» كانت أسرع صانع للهواتف الذكية نمواً في الصين خلال الربع الثاني من العام الجاري. وحسب الدراسة الصادرة عن «سي.أن.أن.أو» للأبحاث والتي تتخذ من شنغهاي مقراً لها، فإن مبيعات آيفون قفزت بنحو 62% خلال الربع الثاني من هذا العام إلى 13 مليون وحدة. وعلى أساس فصلي، قفزت مبيعات آيفون بنسبة 225% في الربع المنتهي في يونيو/حزيران الماضي.

وجاء حظر ترامب المعاملات في مرسومين، بعدما قالت إدارته، الأسبوع الماضي، إنها تكثف جهودها لحذف التطبيقات الصينية «غير الموثوق بها» من متاجر التطبيقات الإلكترونية الأميركية، ووصفت تطبيقي «تيك توك» و«وي تشات» بأنهما يمثلان «تهديداً كبيراً».

وقال ترامب في أمر تنفيذي إن تطبيق «تيك توك» يمكن استخدامه في حملات التضليل التي تفيد الحزب الشيوعي الصيني، ويجب على الولايات المتحدة «اتخاذ إجراءات شديدة ضد مالكي (تيك توك) لحماية أمننا القومي».

مال وسياسة

لبنان: المساعدات لا تطفئ غضب الشارع

تصاعد غضب اللبنانيين الذين يحاولون لملمة جراحهم متمسكين بمحاسبة المسؤولين عن كارثة انفجار مرفأ بيروت، وسط تواصل الأزمات الاقتصادية والمعيشية

بيروت ـ **العربي الجديد**

لم تنجح أخبار المساعدات الإغاثية التي أعلن عنها المانحون والتي اقتربت من 300 مليون دولار في إطفاء الشارع اللبناني الغاضب، الذي لم يشعر بأي تغيير على الأرض، إذ تواصلت الأزمات الاقتصادية والمعيشية، وما زال المشردون ومن تهدمت بيوتهم بلا مأوى. والمساعدات الإغاثية التي أعلن عنها مؤتمر المانحين، أول من أمس، لم تعط الشارع دفعة معنوية لعدم ثقته في الحكومة التي استقالت مساء أمس. ويشكو مواطنون متضررون أن أحدا لم يتصل بهم من جانب السلطات، أو عرض عليهم أي مساعدة. وقدّرت الأمم المتحدة بنحو 117 مليون دولار قيمة المساعدات الإغاثية التي يحتاجها لبنان في الأشهر الثلاثة المقبلة لتلبية الاحتياجات الطبية ومتطلبات الإيواء وتوزيع المواد الغذائية وتنفيذ برامج لاحتواء تفشي فيروس كورونا المستجد وغيرها. وتتصاعد غضب اللبنانيين الذين يحاولون لملمة جراحهم متمسكين بمحاسبة المسؤولين وإسقاط كل التركيبة السياسية. وبعد مرور عدة أيام على الانفجار الضخم الذي تسبب بمقتل 160 شخصا وإصابة أكثر من ستة آلاف بجروح، مع استمرار فقدان العشرات، لم يصدر التقرير الذي وعدت به السلطات حول ما حصل. وحسب المراقبين، فإن الفساد كان أحد أكبر العقبات أمام تقديم الدعم الخارجي والمساعدات المالية والإغاثية للمتضررين بشكل سريع.

الإصلاحات أولاً

يبدو أن الحصول على مساعدات مالية لن يكون حلا عاجلا لإنقاذ لبنان في ظل الشروط التي يريد أن يفرضها المانحون على الحكومة اللبنانية. وأكد صندوق النقد الدولي، أول من أمس، أنه على استعداد لمضاعفة الجهود لمساعدة لبنان، لكنه أكد أن كل مؤسسات البلاد تحتاج إلى إظهار صدق نيتها في تنفيذ الإصلاحات. وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا، إن الإصلاحات المتوقعة تشمل خطوات لاستعادة القدرة على الوفاء بالديون في الماليات العامة وصلابة النظام المالي وإجراءات حماية مؤقتة لتجنب استمرار هروب رؤوس الأموال. وأضافت: «نحن مستعدون لمضاعفة جهودنا. لكننا نحتاج لتوحيد الهدف في لبنان. نحتاج أن تتحد كل المؤسسات على التصميم لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة بشدة». وتابعت: «الالتزام بتلك الإصلاحات سيتيح الوصول لمليارات الدولارات لصالح الشعب اللبناني. تلك هي اللحظة التي يتعين فيها على صانعي السياسات في البلاد التصرف بحسم. نحن جاهزون للمساعدة».

كما دعت إلى اتخاذ خطوات للحد من الخسائر الفادحة التي تتكبدها الكثير من الشركات التابعة للدولة وتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الأكثر احتياجا في البلاد.

وفي العام الماضي، أدى انهيار النظام المصرفي في البلاد والارتفاع الشديد في التضخم إلى احتجاجات حاشدة، حتى قبل تفشي وباء كوفيد -19، توقع البنك الدولي أن 45 في المائة من الناس في لبنان سيكونون تحت خط الفقر في عام 2020.

ورجّح صندوق النقد الدولي آخر مرة أن ينكمش الاقتصاد اللبناني - الذي يعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانهيار العملة وكوفيد -19 - بنسبة 12 في المئة هذا العام. وتخلفت بيروت عن سداد بعض ديونها في مارس/آذار الماضي. وفي الأسبوع الماضي، خفّضت وكالة موديز التصنيف الائتماني للبنان إلى أدنى مرتبة. إنه الآن على قدم المساواة مع فنزويلا.

وقالت موديز في بيان: «البلاد غارقة في أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية، والمؤسسات ضعيفة للغاية». وتابعت قائلة إن انهيار العملة والارتفاع المرتبط بالتضخم يخلقان «بيئة غير مستقرة للغاية»، والميناء الذي وقع فيه الانفجار هو المنفذ البحري الرئيسي للبلاد، و60 في المائة من واردات البلاد تمر عبره. وقال بيار الأشقر، رئيس اتحاد الفنادق اللبنانية في تصريحات صحافية إن الانفجار أدى إلى تدمير 90 في المائة من الفنادق في بيروت. وبلغت الأزمة المالية ذروتها العام الماضي 2019 مع تباطؤ

> الاقتصاد اللبناني يواصل السقوط وسط اضطرابات سياسية

تدفقات رؤوس الأموال، بينما اندلعت تظاهرات حاشدة منذ أكتوبر/ تشرين الثاني، احتجاجا على الفساد في أجهزة الدولة وسوء الإدارة. ويأتي هذا في الوقت التي ما زالت مختلف القطاعات تحصي خسائرها من كارثة الانفجار.

ليست فرصة

بعدما اعتبر كل من رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون، والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أن الانفجار الذي دمر جزءا كبيرا من بيروت «فرصة» للحصول على المساعدة وفك الحصار، انتهى المؤتمر الدولي لمساعدة لبنان بحصيلة من المساعدات تناهز 300 مليون دولار، تقديمها مشروط بإشراف الأمم المتحدة على توزيعها، من دون المرور بالقنوات الحكومية، فيما الخسائر تبلغ مليارات الدولارات، في مرفأ بيروت الذي دُمّر تماماً، أو في أحياء العاصمة التي سقطت فيها الآف البيوت والشركات على رؤوس أصحابها. وشارك قادة من أكثر من عشرين دولة في مؤتمر افتراضي للمانحين أول من أمس، بدعوة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والأمم المتحدة. وتعهد المشاركون بجمع «الموارد الرئيسية» في الأسابيع المقبلة لتلبية احتياجات بيروت والشعب اللبناني، بحسب البيان الختامي. وقال المشاركون في البيان «في هذه الأوقات العصيبة، لبنان ليس وحده». وتعهد الزعماء بمبلغ قدره 252,7 مليون يورو (298 مليون دولار) للإغاثة الطارئة، وفقًا لمكتب ماكرون، بما في ذلك 30 مليون يورو من فرنسا. وقال مكتب ماكرون إن الأموال هي مساعدة فورية للذهاب مباشرة إلى اللبنانيين وجماعات الإغاثة. في المقابل، تصدرت قطر لائحة الدول المانحة مع 50 مليون دولار. وستتوقف المساعدة اللاحقة على الإصلاح السياسي. وتشمل التعهدات 20 مليون دولار من ألمانيا و41 مليون دولار من الكويت. ومن المفوضية الأوروبية 63 مليون يورو. وقالت الرئاسة اللبنانية إن قبرص تعهدت أيضا بتقديم 5 ملايين يورو. فيما أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن بلاده ستقدم مساعدة مالية كبيرة للبنان لكنه أحجم عن تقديم أرقام.

واتفق المشاركون على أن مساعدتهم يجب أن تكون في الوقت المناسب، وكافية ومتسقة مع احتياجات الشعب اللبناني، ومنسقة بشكل جيد تحت قيادة الأمم المتحدة، وتوصيلها مباشرة إلى الشعب اللبناني، بأقصى قدر من الكفاءة والشفافية»، بحسب البيان. وقال ماكرون إنه يريد مساعدة الشعب اللبناني دون تأييد الطبقة السياسية. وتابع أنّ «على السلطات اللبنانية الآن تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يطالب بها اللبنانيون والتي ستمكّن المجتمع الدولي من العمل بفعالية إلى جانب لبنان في عملية إعادة الإعمار».

لبنانيون يحاولون لملمة جراحهم وترميم منازلهم (فرانس برس)

مبادرة لـ«الخطوط القطرية»

اطلقت الخطوط الجوية القطرية مبادرة لمساعدة الشعب اللبناني تتيح للمواطنين والمقيمين الشراء من متجر الكتروني «Monoprix» واختيار المواد التي يرغبون بالتبرّع بها من قائمة «صندوق الخطوط الجوية القطرية لدعم لبنان». وسيتولى المتجر توصيل المواد المشتراة والمتبرع بها الى مبنى الشحن الجوي في مطار حمد الدولي بالدوحة، ليجري شحنها وارسالها الى لبنان بدون اي رسوم على متن رحلة خاصة في نهاية الاسبوع.

معيشة

الجزائر: غلاء الوقود يدهس سائقي «التاكسي»

أدى ارتفاع أسعار الوقود في الجزائر إلى التهام جزء كبير من دخول سائقي سيارات الأجرة، ما دفعهم إلى التهديد بزيادة تسعيرات نقل الركاب

الجزائر ـ **حمزة كحال**

«مع ارتفاع أسعار الوقود زادت المصاريف، وانخفضت دخولنا بنسبة الثلث تقريباً»، هذا ما قاله محمود بلقاسي، سائق سيارة أجرة (تاكسي)، عن معاناة السائقين في الجزائر من تداعيات رفع أسعار الوقود.

وأضاف بلقاضي لـ«العربي الجديد»، أن سيارته التي يقودها تلتهم ما يقارب 6 آلاف دينار شهرياً (47 دولاراً)، وفي بعض الأحيان لا تصل حصيلة دخله إلى أكثر من 400 دينار (3 دولارات) يومياً.

وتابع سائق التاكسي أن «الركاب يفضّلون المواصلات العامة ومنها مترو الأنفاق، والحافلات، في ظل ارتفاع أجرة التاكسي حيث يبدأ العداد من 20 ديناراً ثم يتم احتساب الأجرة على إجمالي المسافة، مقارنة بـ15 ديناراً ثمن تذكرة الحافلة».

وانتقد بلقاضي الحكومة في رفعها أسعار الوقود ومساواة متوسطي الدخل والفقراء بالأغنياء، قائلاً: «كيف يساوي رئيس الحكومة سعر الوقود الذي تحصل عليه مصانع رجال الأعمال، وسيارات الأجرة التي يستقلها الفقراء». وقررت الحكومة مطلع يونيو/ حزيران الماضي، رفع رسوم مواد الطاقة بواقع 3 دنانير بالنسبة إلى فئتي البنزين (ممتاز، دون رصاص) و5 دنانير بالنسبة إلى الديزل. وهذه المرة الرابعة التي تلجأ فيها الجزائر إلى رفع أسعار الوقود منذ بداية الأزمة المالية التي خلفها تهاوي أسعار النفط في منتصف عام 2014، إذ أقرت الحكومة زيادة راوحت بين 11 و18 في المائة مطلع أعوام 2016 و2017 و2018. وبررت الحكومة قرار الزيادات في أسعار الوقود باعتماد أسعار منخفضة ومقننة، ما أدى إلى استهلاكها المتزايد والإفراط المتواصل في الاستهلاك الطاقوي، بينما تُستوزر حصة لا بأس بها من الاستهلاك الإضافي بالعملة الصعبة. زيادة لم يتقبلها الناقلون الخواص، الذي اضطروا للتوقف عن العمل قرابة 4 أشهر، جراء الإجراءات الحكومية المتخذة لكبح تفشي فيروس كورونا، وهو ما يؤكده كمال داودي، سائق أجرة في العاصمة الجزائرية يعيل أسرة مكونة من 4 أفراد إلى جانبه وزوجته، والذي قال لـ«العربي الجديد» إن «الأزمة ليست فقط في انخفاض دخله بسبب كورونا، بل بتعرض الكثير من السائقين لمشاكل خاصة بالمرور، فضلاً عن المشاجرات مع الركاب بشأن الأجرة».

وأوضح أن الركاب خلال الفترة الأخيرة مع ارتفاع سعر الوقود، باتوا يشتكون من زيادة الأجرة، ويتهمون السائقين بالتدليس عليهم «اللعب في العداد»، وقال «بالفعل هناك بعض السائقين، يزيفون قراءة عداد التاكسي، وهذا سبب العديد من المشاكل للسائقين».

وأكد سائق الأجرة أن «المعيشة صعبة، وعلى عكس ما وعدت به الحكومة فقد ارتفعت الأسعار، اللحم فوق عتبة 1500 دينار (11 دولارا)، والسمك خارج قدرة جيوبنا، نفس الشيء للفواكه والأجبان، نحن نعيش بالخبز والحبوب الجافة وبعض الخضار».

وكان الناقلون قد هددوا بزيادة تسعيرات النقل، بعد توجه الحكومة لرفع أسعار النقل، وذلك لمواجهة ارتفاع مصاريف السيارات والحافلات، وأمهلوا الحكومة مهلة حتى طي ملف «كوفيد 19» لتطبيق تهديدهم.

وقرر الرئيس الجزائري منح تعويض لسائقي الأجرة والحافلات، بقدر بـ 30 ألف دينار (238 دولارا) عن كل شهر لم يشتغلوا فيه. وفي السياق، يقول رئيس الاتحاد الجزائري للناقلين الخواص، محمد بلال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «تكتل نقابات الناقلين الخواص اجتمع ووجد المطالب ورفعها إلى وزارة النقل، وفي مقدمة المطالب عودة خدمة نقل الركاب ما بين الولايات، مع حسم ضرائب الأشهر التي لم نعمل فيها، ورفع التعويضات باحتساب معدل دخل يومي نتفق عليه، ونحن نؤكد أننا متجهون لرفع كلفة النقل، مهما كان قرار الحكومة».

ارتفاع مرتقب لأجرة نقل الركاب (فرانس برس)

مال وناس

تعديل الموازنة يرهق معيشة السودانيين

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

ثار استياء في الشارع السوداني من الإجراءات الحكومية الأخيرة من أجل مواجهة تداعيات فيروس كورونا على اقتصاد البلاد، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وأجاز اجتماع مشترك بين مجلسي السيادة والوزراء في السودان، أول من أمس، موازنة معدلة للعام، 2020. وجاء تعديل الموازنة بعد أن فقدت 40 في المائة من إيراداتها عقب تفشي جائحة كورونا في مارس/ آذار الماضي.

وحذّر خبراء اقتصاد سودانيون من تداعيات قرار رفع الدعم عن الوقود المرتقب وفقا للموازنة المعدلة، وقالوا إنها ستنعكس سلبا على كافة الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على الوقود بارتفاع الأسعار. ووصفوا تعديل موازنة 2020 بالكارثي لأنه تضمن أيضا رفع الدعم عن الكهرباء بنسبة 41% وتحريك سعر الصرف. وقال وزير الإعلام السوداني، فيصل محمد صالح، في تصريحات صحافية، أول من أمس، إن السبب وراء تعديل الموازنة هو الحاجة لتبني سياسات لتخفيف التأثير السلبي لجائحة كورونا على الوضع الاقتصادي العام، مشيراً إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 40 في المائة، وازدياد حجم الإنفاق العام لمواجهة ظروف الجائحة وما خلّفته من تداعيات.

وأضاف الوزير أنه مع زيادة حجم المصروفات وانخفاض الإيرادات ازدادت نسبة العجز العام في الموازنة، «لذلك كان لا بد من مراجعة الميزانية واتخاذ إجراءات طوارئ من بينها الترشيد ودعم الوقود والتعديل التدريجي لأسعار صرف الدولار والدولار الجمركي لمدى زمني يستمر لعامين حتى الوصول إلى السعر الحقيقي».

وأشار صالح، إلى أن عملية ترشيد سعر الوقود ستستكمل عن طريق السماح للقطاع الخاص باستيراد البنزين والجازولين بأي كمية، وذلك للتحكم في موضوع الندرة، مؤكداً استمرار دعم الدقيق والأدوية وغاز الطبخ والكهرباء لكن تعديلاً سيتم في أسعار الكهرباء للفئات ذات الاستهلاك العالي وليس المحدود. ويعتزم أصحاب مركبات زيادة تعرفة المواصلات بعد إنزال قرار رفع الدعم الى الواقع، فيما قال محمد آدم، صاحب محطة وقود، لـ«العربي الجديد» إن كل القطاعات سوف تتأثر بدءاً بمحطات الوقود التي لا تتناسب الربحية معها، وربما تلجأ إلى الإغلاق بسبب عدم مقدرتها على مجاراة الواقع والالتزام بأجور العاملين نتيجة لارتفاع تكلفة المعيشة. وأضاف: «أصحاب المركبات ومحطات الوقود أيضا متضررون». وقال سائق سيارة أجرة، الزين محمود، لـ«العربي الجديد» إن زيادة التعرفة (الأجرة) في حالة ارتفاع أسعار الوقود ستكون كبيرة، متوقعا حدوث أزمة في المواصلات أكثر من الحالية.

وأكد اقتصاديون وجود صعوبة على السودان، الذي يعاني نقصا كبيرا في الخدمات الاجتماعية، لتنفيذ سياسة رفع الدعم. وقالوا إن هناك حاجة لدعم المواطن، خاصة محدودي الدخل الذين يتأثرون بزيادة تكاليف المعيشة المترتبة عن زيادة الرسوم الحكومية في شكل ضرائب وجمارك وقيمة مضافة وزكاة، موضحين أن التضخم وصل إلى مستويات قياسية فيما بلغت نسبة الفقر في السودان أكثر من 60%، بحسب بيانات غير رسمية.

ويقول الخبير الاقتصادي، حسين القوني، لـ«العربي الجديد» إن رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء سيؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع والخدمات، معبرا عن خشيته من الآثار السياسية والاجتماعية لهذه السياسات الجديدة، خاصة وأن هناك أعدادا كبيرة من المواطنين الذين باتوا بلا عمل. كما أن تعديل سعر الصرف المرتقب يعني ارتفاع السلع المستوردة بنسبة 200%، وبالتالي زيادة تكاليف كل الواردات بنسبة كبيرة والتي يذهب جزء كبير منها كمدخلات إنتاج. وحسب القوني، فإن الهدف من رفع الدعم عن الكهرباء والمحروقات تغطية مصروفات الحكومة وزيادة دخل الدولة وتمويل الموازنة التي اتضح أنها تعاني عجزاً كبيراً. ومن جانبه، قال الخبير الاقتصادي، محمد الناير، لـ«العربي الجديد» إن توقيت القرار يقود إلى خلق آثار سالبة خاصة على الشرائح الضعيفة، كما أن رفع الدعم عن البنزين سيؤثر على ارتفاع أسعار السلع وأجرة وسائل النقل، موضحا أن رفع الدعم عن الجازولين يؤثر على الأنشطة الاقتصادية ومن ضمنها الصناعة والزراعة. وأضاف الناير أن الطريقة التي طُرح بها تعديل الموازنة سوف تزيد الأعباء على المواطنين.

مقابلة

اجراها **مصطفى قماس**

قالت امينة كوليبالي، الاقتصادية الرئيسية بدائرة الاقتصاد الشامل في البنك الدولي، لـ«العربي الجديد»، إن تداعيات الجائحة عربيا تفرض عقدا اجتماعيا جديدا

أمينة كوليبالي

«ازمة كورونا تفرض عقداً اجتماعياً جديداً في المنطقة»

«على الدول العربية تنويع اقتصاداتها وحماية الفقراء»

■ كيف تشخصون في البنك الدولي تأثيرات الجائحة على اقتصاديات المنطقة العربية؟

تواجه اقتصاديات المنطقة صدمات متزامنة، خاصة انخفاض الطلب الداخلي والخارجي، وتراجع أسعار النفط، وتقلص المبادلات، وتوقف الإنتاج، وتراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين، وتشديد الشروط المالية. وقد أفضت شروط الحجر المطبقة، وكذلك اضطراب سلسلة التوريد العالمية، إلى إضعاف النشاط بشكل قوي في المنطقة. وحسب توقعات البنك الدولي، فإن النشاط الاقتصادي سينكمش بنسبة 4,2 في المائة في المنطقة.

لقد لاحظنا كيف تضرر بشكل قوي قطاع السياحة الذي يعتبر دعامة اقتصادية مهمة لاقتصاديات المنطقة. وتضررت البلدان المصدرة للنفط من انخفاض أسعاره مع تأثيرات سلبية على الإيرادات الجبائية والقطاعات غير النفطية. هذه التحديات تفاقمها العديد من المشاكل البنيوية التي تعرفها أغلب بلدان المنطقة.

■ تحدثتم عن السياحة وعدة قطاعات أخرى، لكن كيف ستؤثر الجائحة على تحويلات الأموال المتأتية من المغتربين نحو المنطقة؟

ينتظر أن تؤثر الوضعية العالمية الناجمة عن كوفيد 19، على تحويلات الأموال في اتجاه المنطقة، خاصة تلك الآتية من أوروبا وبلدان الخليج. فقد استقبلت المنطقة في 2018 تحويلات مالية في حدود 62 مليار دولار. ونتيجة الأزمة، تتوقع تقديرات البنك الدولي أن تنخفض في العام الحالي بنسبة 19,6 في المائة، كي تستقر في حدود 42 مليار دولار. وتأتي مصر ولبنان ضمن بلدان المنطقة الأكثر تضررا من انخفاض التحويلات بسبب كوفيد 19. فمصر تعتبر خامس وجهة عالمية لتحويلات المغتربين، حيث وصلت في العام الماضي إلى 26,8 مليار دولار، إذ تمثل حوالي 10 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي. وسيؤثر انخفاض التحويلات على استهلاك الأسر.

■ كيف تقيمون في البنك الدولي التدابير التي اتخذتها حكومات المنطقة من أجل تخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة خلال فترة الحجر الصحي؟

لقد بادرت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسرعة إلى اتخاذ العديد من التدابير لمعالجة الوضع. فمن أجل كبح الجائحة، سنت تدابير الحجر، خاصة عبر تقييد الأسفار مع استثناءات بالنسبة لتجارة السلع، وكذلك إغلاق المدارس والمصانع والمتاجر وإغلاق الحدود. وأغلقت أماكن العبادة واعتمدت العديد من البلدان قوانين الطوارئ بهدف فرض تدابير الحجر لعموم الناس. وبذلت جهود من أجل دعم البنيات التحتية الأساسية، مثل خدمات الصحة وموردي السلع الأساسية، بهدف تخفيف آثار الأزمة على المدى القصير وتشجيع ديمومتها على المدى الطويل.

■ ما هي أهم الدورس التي يفترض بالمنطقة استخلاصها من الجائحة؟

تمنح الأزمة فرصة من أجل الانخراط في برنامج إصلاح شامل ومعالجة بعض المشاكل البنيوية الكامنة في المنطقة، من قبيل تلك المرتبطة باللامركزية، وتطوير القطاع الخاص والحماية الاجتماعية. سيكون لازما، بعد انصرام فترة التدخل الاستعجالي، وضع عقد اجتماعي جديد، يبدأ ذلك بشفافية أكبر، بما يساعد على ضمان مستقبل مزدهر للمنطقة. ويفترض في العقد الاجتماعي الجديد، كذلك، أن يفضي إلى تشجيع التنافسية في القطاع الخاص عوض الاستناد إلى الدولة كمصدر أساسي لتوفير فرص العمل، كما يستدعي مثل ذلك العقد التخلي التدريجي عن دعم مواد الاستهلاك الأساسية، مع تبني نظام لتحويل المساعدات للفئات الأكثر فقرا.

■ ماهي أولوياتكم في المنطقة في فترة الإقلاع الاقتصادي؟

تتمثل الأولوية المطلقة في حماية الساكنة ضد كورونا. فبدون تقليص مهم للخطر الصحي، لا يمكن تصور تحقيق نقلة قوية ومستدامة للاقتصاد، وبالتالي فرص العمل. فالجهود ستركز على تدابير التخفيف من أجل حماية حياة الناس. هذه التدابير التي تندرج ضمن أجوبة المدى القصير ستواكبها سياسات شاملة بهدف تحفيز النمو على المدى الطويل، خاصة عبر تحسين الحوكمة وبيئة الشركات، مع توسيع وتحسين جودة الاستثمارات في التربية والخدمات العمومية. وقد أبرزت الجائحة كذلك، الضرورة المستعجلة لاتخاذ تدابير لتنويع اقتصاديات المنطقة بهدف تحسين قدرة البلدان على مواجهة أزمات محتملة مشابهة في المستقبل وحماية الساكنة الهشة. وقد أعطت الأزمة في العديد من بلدان المنطقة دفعة نحو تغيير أساسي في إصلاح الحماية الاجتماعية مع تسريع الرقمنة.

أخبار

وصول سفينة تنقيب تركية إلى شرق المتوسط

أعلن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، فاتح دونماز، عن وصول سفينة «أوروتش رئيس» للأبحاث، إلى شرق المتوسط لاستئناف أنشطة التنقيب فيها. وأكد دونماز في تغريدة عبر حسابه بـ«تويتر» أمس، استمرارية العمل دون توقف من أجل تحقيق استقلالية تركيا في مجال الطاقة. وقال الوزير: «وصلت سفينة الأبحاث التركية أوروتش رئيس إلى منطقتها في البحر الأبيض المتوسط لمواصلة عملها الجديد. بالتوفيق سفينة أوروتش رئيس، وخلفك الشعب التركي بأسره». وكانت السفينة التركية قد أبحرت في وقت سابق من ولاية أنطاليا (جنوب غرب) إلى قبالة جزيرة قبرص لتستأنف أنشطة التنقيب، برفقة سفينتي «أتامان» و«جنغيز خان».

انخفاض صادرات الغاز الجزائرية

قال وزير الطاقة الجزائري، عبد المجيد عطار، إن صادرات الجزائر من الغاز ستنخفض إلى 26 مليار متر مكعب سنويا في 2025 من 45 مليارا في 2020. وأضاف عطار أن الصادرات بين 2025 و2030 ستدور بين 26 و30 مليار متر مكعب سنويا. ويرجع الانخفاض بشكل رئيسي إلى ركود الإنتاج وارتفاع الاستهلاك المحلي وعدم كفاية الاستثمار. وبلغت صادرات الجزائر من الغاز ذروتها في 2005 عند 64 مليار متر مكعب. وسجلت الصادرات 51,4 مليار متر مكعب في 2018. وتستمد الجزائر 95 في المائة من إيراداتها الخارجية من مبيعات النفط والغاز.

تراجع التضخم السنوي بمصر

قال الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء أمس، إن تضخم أسعار المستهلكين بالمدن تراجع إلى 4,2 في المائة على أساس سنوي في يوليو/ تموز من 5,6 في المائة في يونيو/ حزيران. بهذا يقل التضخم عن النطاق الذي يستهدفه البنك المركزي عند تسعة في المائة تزيد ثلاث نقاط مئوية أو تنقصها. وقالت رضوى السويفي من بنك

الاستثمار فاروس: «الأرقام جاءت متوافقة مع التوقعات وأقل من مستهدفات البنك المركزي وتحت السيطرة منذ فترة». ومقارنة بالشهر السابق، ارتفع معدل التضخم الرئيسي ليبلغ 0,4 في المائة في يوليو/ تموز، مقارنة بـ0,1 في المائة في يونيو /حزيران. وعزا جهاز الإحصاء ذلك الصعود إلى «ارتفاع أسعار مجموعة الكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى 11,2 في المائة وخدمات الفنادق 2,7 في المائة وخدمات مرضى العيادات الخارجية 1,5 في المائة». ورفعت وزارة الكهرباء، في مصر أسعار الكهرباء، بين 17 و26,7 في المائة من السنة المالية الجديدة 0202 -1202 للمنازل، وللمتاجر التي تستهلك حتى 052 كيلووات ساعة شهريا بنسبة 3,4 في المائة.

الشركات الألمانية تتوقع استمرار القيود

أظهر مسح أجراه معهد أيفو الاقتصادي أمس، أن الشركات الألمانية تتوقع قيودا على الحياة العامة لثمانية أشهر ونصف أخرى بسبب فيروس كورونا، إذ يكابد أكبر اقتصادات أوروبا صعوبات للتعافي من التباطؤ الناجم عن الجائحة. واتسمت نظرة شركات الترفيه، الأشد تضررا من أزمة الفيروس، بالتشاؤم على نحو خاص، متوقعة استمرار القيود 13 شهرا آخر على الأقل في حين كان قطاع المشروبات أكثر تفاؤلا. حيث توقع انتهاء القيود في غضون 6,4 أشهر.

تقرير

تعد الهند بلد التناقضات، إذ تتركز الثروة في عدد قليل من الأفراد ويملك أغنياء الهند نحو 12,6 تريليون دولار، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي في البلاد المقدر بنحو 3,202 تريليونات دولار في العام الجاري 2020

تركّز الثروات في الهند

الأثرياء أغنى من الدولة بـ3 أضعاف

لندن ـ **موسى مهدي**

الهند بلد العجائب، إذ بينما تسكنها أكثر الطبقات فقراً في العالم، فهي في ذات الوقت تستضيف ثالث أكبر عدد من المليارديرات في العالم، وخلافاً لما يحدث في الدول الرأسمالية الغربية في أوروبا وأميركا، فإن ثروة الأغنياء تنمو بسرعة مدهشة مستفيدة من النمو القوي في قطاع التقنية والتصنيع، والقاعدة العريضة من المستهلكين، ونمو السوق المالي، وعدد المستثمرين في الأسهم. وهذه العوامل من العناصر الرئيسية في نمو الثروات في العالم.

وحسب دراسة لمصرف «كريدي سويس» السويسري، تضاعفت ثروة الأغنياء في الهند أربع مرات خلال العقدين الأخيرين بين عامي 2000 و2019 إلى 12,6 تريليون دولار. وهذا الرقم يعادل تقريباً ثلاث مرات حجم الاقتصاد الهندي المقدر في العام الجاري 2020 بنحو 3,202 تريليونات دولار، ويسعى رئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي توسيع حجم الاقتصاد الهندي إلى 5 تريليونات دولار.

وفي ذات الشأن، تشير دراسة «كريدي سويس» إلى أن ثروة البالغين في الهند نمت سنوياً بنسبة 11,0% خلال العقدين الأخيرين لتبلغ 14,569 الف دولار في منتصف العام الماضي 2019. وهذا المعدل من نمو الثروات يضاعف من القوة الشرائية وعدد المستثمرين في الأسهم في بلد يتزايد فيه الوعي الاستثماري.

من جانبها، تقدر مؤسسة «هورون غلوبال» لقائمة الأثرياء التي يوجد مقرها في مدينة شنغهاي الصينية عدد المليارديرات في الهند بنحو 170 ملياردير، وهي بهذا الرقم تحتل المرتبة الثالثة في عدد المليارديرات في العالم بعد الولايات المتحدة التي يوجد بها نحو 799 ملياردير والصين التي يوجد بها 626 ملياردير.

لكن ما يدهش في الهند أن الثروة تنمو بسرعة هائلة، وكذلك عدد أصحابها الذين يتنامون بمعدل كبير مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا، رغم الفقر المدقع الذي يضرب سواد الشعب في الأرياف والأحياء الهامشية بالمدن الكبرى.

وكدليل على النمو السريع للثروات، فإن ثروة الملياردير الهندي موكيش أمباني قفزت بمعدل مدهش خلال العام الجاري رغم تداعيات كورونا على الاقتصاد الهندي. ووفق مؤشر بلومبيرغ للمليارديرات يوم الأحد، فإن ثروة أمباني قفزت إلى أكثر من 80 مليار دولار ليصبح بذلك رابع أغنى مليارديرات العالم.

ويقدر عدد سكان الهند في العام الجاري بنحو 1,381 مليار نسمة، وهو ما يعني أن الهند عبر التعليم وزيادة التوظيف وارتفاع متوسط الدخل يمكن أن تتحول إلى دولة عظمى خلال السنوات المقبلة تنافس الولايات المتحدة والصين وتتجاوز أوروبا واليابان. ولكن تظل الهند بلد التناقضات في آسيا، إذ بينما تضيف الهند 3 مليارديرات جدد كل شهر على الرغم من التباطؤ الاقتصادي وتداعيات كورونا، فإن البلاد تضج من الفقر. وحسب دراسة لأوكسفام، فإن ثروة البلاد تذهب لمن يملك المال وتتزايد فيها الفروقات الطبقية وتتمايز فيها الدخول، إذ إن 10% فقط من السكان يملكون 73% من إجمالي ثروة البلاد، كما أن الثروة التي صنعت في الهند خلال العام 2017 ذهبت إلى جيوب واحد في المائة فقط من السكان، بينما لم ترتفع ثروة 67 مليون شخص من الفقراء إلا بنسبة واحد في المائة فقط في العام 2017. وتتجه الهند لتكون بديلاً للصين في تصنيع العديد من مكونات السلاسل الإنتاجية للمصانع الأوروبية والأميركية التي كانت تعتمد على تصنيعها في الصين خلال السنوات الماضية، وربما ستكون الهند من كبار المستفيدين من تصعيد التوتر التجاري بين أميركا والصين.

كما أن علاقاتها مع بكين يشوبها التوتر السياسي والعسكري خلال العام الجاري، وهذا ما يجعلها قريبة من واشنطن التي صرح وزير خارجيتها مايك بومبيو في سنغافورة العام الماضي، قائلاً إن مئات مليارات الدولارات ستتجه للاستثمار في الهند، وذلك في إشارة إلى أن المخطط الأميركي الجديد لمحاصرة الصين تجارياً وماليا واقتصادياً سيمر عبر نيودلهي.

ومثل هذا المخطط بروق لأثرياء الهند الذين يتكون معظمهم من الطبقة الأرستقراطية، وتتحيّن الهند، الفرصة وتعمل لملء الفراغ التصنيعي الصيني في المستقبل حسب مراقبين. في هذا الشأن، قال وزير المواصلات الهندي نيتين غادكاري في مقابلة صحافية في مايو/ أيار الماضي، إنّ موقف الصين الدولي الضعيف قد يساعد بلده في جذب الاستثمارات الخارجية.

وتقوم ولاية أوتار براديش الشمالية، التي يساوي عدد سكانها عدد سكان البرازيل، بالفعل بتشكيل فريق عمل اقتصادي لجذب الشركات الراغبة في التخلي عن الصين. كما تعد الهند أراضي تبلغ مساحتها ضعف مساحة دولة لوكسمبورغ، أي أكثر من 5 الاف كيلومتر مربع لعرضها على الشركات الراغبة في نقل نشاطاتها الصناعية إلى خارج الصين، كما بدأت نيودلهي بالتواصل مع الف شركة من الشركات الأميركية الكبرى التي لدى العديد منها مصانع في الصين لنقل نشاطاتها إلى الهند، وذلك وفقاً لتقرير في مايو الماضي لوكالة بلومبيرغ. ويستفيد الاقتصاد الهندي من وجود جالية واسعة من أثرياء الهند في أميركا وأوروبا ودول الخليج، وهذا العامل يجعل من السهل على الشركات الهندية الارتباط بهذه الأسواق الغنية في العالم، وبالتالي يساهم بالنمو الاقتصادي السريع في الهند.

موكيش امباني الرجل اغنياء الهند في مناسبة بمدينة مومباي (Getty)

ثروة موكيش امباني قفزت إلى اكثر من 80 مليار دولار رغم تداعيات كورونا

دعوات مودي للشركات الاميركية

دعا رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، اكثر من مرة، الشركات الاميركية للاستثمار في الهند، خصوصا في مجالات الرعاية الصحية والدفاع والفضاء. ووصل حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الهند في العام المالي 2019-2020 الى 74 مليار دولار، بزيادة 20% عما كان عليه في العام المالي الماضي. وحسب مجلس الاعمال الاميركي الهندي، فان الاستثمارات الموعودة من الولايات المتحدة تجاوزت بالفعل 40 مليار دولار هذا العام.

ارتفاع معنويات المستثمرين بأوروبا

تواصل المؤشرات المشجعة للشهر الرابع لاقتصاد منطقة اليورو التي تضم 19 دولة من بينها فرنسا وألمانيا

برلين ـ **العربي الجديد**

أظهر مسح، أمس الإثنين، أن معنويات المستثمرين في منطقة اليورو ارتفعت للشهر الرابع على التوالي في أغسطس/آب، لكن القراءة المنخفضة تشير إلى أن الاقتصاد الأوروبي المتضرر من فيروس كورونا ما زال في حالة ركود في الربع الثالث من العام. ولا تزال دول الجنوب الأوروبي، مثل إيطاليا والبرتغال وإسبانيا واليونان، تعاني أكثر من نظيراتها في الشمال.

وحسب رويترز، تحسن مؤشر سنتكس الذي يقيس الأداء الاقتصادي بمنطقة اليورو إلى «-13,4» من «-18,2» في يوليو/تموز. وهذه أعلى قراءة له منذ ما قبل إجراءات الإغلاق الشامل في فبراير/شباط. وقال باترك هاسي العضو المنتدب لدى سنتكس: «ما زالت عملية الانتعاش الاقتصادي بطيئة». ولم يتغير مؤشر التوقعات تغيراً يذكر، إذ انخفض إلى 19,3 و19,5 في الشهر السابق.

وقال هاسي: «من اللافت في هذا السياق أن موجة ثانية من إصابات كورونا لا تثير خوفاً جديداً في المؤشرات الاقتصادية»، وذلك بعد أن شهدت ألمانيا ارتفاعاً في حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد خلال الأسابيع الماضية. وتحسنت المعنويات في ألمانيا للشهر الرابع على التوالي بسبب شعور المستثمرين بمزيد من التفاؤل بشأن الوضع الحالي والمستقبل. وبحسب سنتكس، فقد يكون ذلك مرتبطاً بزيادة في طلبات التوريد الصناعية في يونيو/حزيران. وشمل مسح سنتكس 1078 مستثمراً، وأجري في الفترة بين السادس والثامن من أغسطس/آب الجاري.

وفي ذات الشأن، أظهر مسح أجراه معهد إيفو الاقتصادي، أمس الإثنين، أن الشركات الألمانية تتوقع قيوداً على الحياة العامة لثمانية أشهر ونصف أخرى بسبب فيروس كورونا، إذ يكابد أكبر اقتصادات أوروبا صعوبات للتعافي من التباطؤ الناجم عن الجائحة. واتسمت نظرة شركات الترفيه، الأشد تضرراً من أزمة الفيروس، بالتشاؤم على نحو خاص، متوقعة استمرار القيود 13 شهراً أخرى على الأقل في حين كان قطاع المشروبات أكثر تفاؤلاً، حيث توقع انتهاء القيود في غضون 6,4 أشهر.

وتعمل ألمانيا على محاصرة فيروس كورونا عبر تشديد الإجراءات الوقائية. ويعكف وزير الصحة الاتحادي ينس شبان على إصدار قانون يصبح بموجبه الخضوع لفحص كورونا إجبارياً.

وقال الوزير شبان: «أعددنا مسودات، نريد أن نناقشها مع الولايات، إذ إن الفحص سيجري في المطارات ومحطات القطارات، وحتى إقرار القانون، سيبقى الخضوع للحجر الصحي على جميع القادمين من المناطق المصنفة خطرة خارج البلاد». وذكر الوزير في تغريدة أن في المستقبل سيتوجب على مواطني الدول من خارج الاتحاد الأوروبي إبراز نتيجة فحص سلبية تعود لساعات قليلة سابقة، قبل السماح لهم بالدخول إلى الاتحاد.

ألمانيا لا تنوي الإغلاق مع موجة كورونا الجديدة وإنما تشديد إجراءات الوقاية

وترغب الحكومة الألمانية قدر الإمكان في أن تسير الحياة اليومية كالمعتاد في ظل الموجة الثانية من جائحة كورونا، مع تشديد الإجراءات الوقائية وتجنب الإغلاق الكامل للشركات والمعامل والمدارس مثلما ما حدث في دورة تفشي الفيروس الأولى.

وشهدت ألمانيا في الفصل الثاني من 2020 تراجعاً تاريخياً نسبته 10,1 في المائة في إجمالي ناتجها الداخلي نتيجة القيود التي فرضت بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد، حسب ما أعلنه تقرير حكومي في نهاية شهر يوليو/ تموز الماضي.

وقال مكتب الإحصاء في بيان: «إنه أسوأ تراجع للمؤشر منذ بدء الحسابات الربعية لإجمالي الناتج الداخلي في ألمانيا في 1970»، أكبر بكثير من الانخفاض القياسي السابق الذي بلغ 4,7 في المائة في الربع الثاني من 2009 في أوج الأزمة المالية. وتبلغ نسبة الانخفاض على مدى عام 11,7 في المائة وفق الأرقام المصححة للتضخم.

وواجه الاقتصاد الألماني صدمة متعددة الأشكال خلال العام الجاري، إذ أدت إجراءات العزل من منتصف آذار/ مارس إلى أيار/ مايو إلى شلّ الإنتاج في العديد من القطاعات، وتباطؤ المبادلات التجارية والحد من الاستهلاك. ومن بين الصادرات الألمانية التي تضررت بشدة من جائحة كورونا صادرات السيارات التي تعد من أهم محركات الانتعاش الألماني. وتعمل الحكومة الألمانية على ابتداع وسائل جديدة لحماية شركات السيارات الكبرى ربما عبر تطبيق شراء السيارات القديمة مثلما فعلت في التعامل مع أزمة المال السابقة.

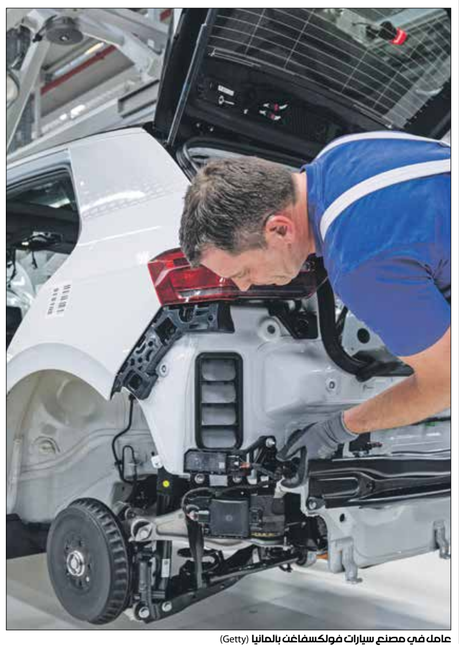

عامل في مصنع سيارات فولكسفاغن بالمانيا (Getty)

الليرة التركية تواصل التراجع

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

تراجعت الليرة التركية مجدداً أمس الإثنين، بعد أن لامست مستوى قياسياً منخفضاً الأسبوع الماضي، إذ هبطت بنسبة 0,8 بالمئة مقابل الدولار، بينما واصل البنك المركزي الرفع من التباطؤ الاقتصادي وتداعيات كورونا، فإن البلاد تضج من الفقر. وحسب دراسة لأوكسفام، فإن ثروة البلاد تذهب

سجلت الليرة، التي هبطت في سبعة من أيام التداول العشرة الأخيرة، 7,34 مقابل الدولار في التعاملات الصباحية في لندن، ووصلت إلى مستوى تاريخي متدن خلال المعاملات عند 7,3650 يوم الجمعة، وهي من بين الأسوأ أداء في الأسواق الناشئة هذا العام، بانخفاض 19 بالمئة. وتضغط المصارف التجارية على الليرة التركية على أمل ارتفاع نسبة الفائدة والحصول على عوائد أكبر من قروضها للشركات التركية. وتبدو تركيا حالياً بين فكي كماشة، متمثلة في ترك الليرة تهبط أكثر ومواجهة تداعيات التضخم أو الاستمرار في دعم الليرة من أرصدة البنك المركزي بالعملات الصعبة.

ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد هذا العام بسبب تداعيات فيروس كورونا. وقد يؤدي مزيد من الانخفاض في قيمة الليرة إلى ارتفاع التضخم وتعميق الانكماش. وكان البنك المركزي التركي تحرك خلال الأيام الماضية لتعديل تمويل السوق عبر تشديد الائتمان قليلاً، لكنه أبقى على سعر الفائدة الرئيسي عند 8,25 بالمئة. وصعد مؤشر الأسهم القيادية في بورصة اسطنبول أمس الاثنين بنسبة 0,68 بالمئة، في حين ارتفع مؤشر قطاع البنوك 0,39 بالمئة في بداية التعامل. إلى ذلك أظهرت بيانات أمس الاثنين، ارتفاع البطالة في تركيا قليلاً بين إبريل/نيسان ويونيو/حزيران إلى 12,9 بالمئة مقارنة مع 12,8 بالمئة في الشهر السابق بفضل حظر على تسريح العاملين في خضم جائحة كورونا. وتراجع التوظيف 2,4 مليون على أساس سنوي في الفترة ذاتها إلى 25,9 مليون، بالتزامن مع ظهور أثر التوقف شبه التام لأنشطة الشركات على الاقتصاد. كما تراجع معدل المشاركة في سوق العمل إلى 47,6 بالمئة من 52,9 بالمئة قبل سنة. وكان معدل البطالة 12,8 بالمئة في الفترة ذاتها قبل عام. وارتفع معدل البطالة غير الزراعية إلى 15,2 بالمئة من 15 بالمئة قبل سنة، حسبما ذكره معهد الإحصاء التركي.

وحقق الاقتصاد التركي نسبة نمو معدلها 4,5% في الربع الأول، وهي نسبة كانت قابلة للزيادة لولا تفشي جائحة كورونا وما تلاها من إجراءات العزل الاجتماعي، لكن النمو تراجع في الربع الثاني. ونفذت الحكومة حزمة مالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ومنحت قروضاً لدعم الاستثمارات، ستمكن على أمل التغلب على المرحلة الصعبة بأقل قدر من الأضرار.

الديون الخارجية وتسديد اقساطها عوامل ضغط على الاحتياطي التركي

سوق صرافة في إسطنبول (Getty)

رؤية

هل يستطيع جونسون إنقاذ الاقتصاد البريطاني؟

احمد ذكر الله

خلفت أزمة كورونا واقعا مؤلما زاد من معاناة الاقتصاد البريطاني والتي بدأت عقب قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي «البريكست» في عام 2016، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بصورة مضطردة في هذا العام، ليفقد 500 مليون جنيه إسترليني، وتزايد الفقد إلى 22 مليارا عام 2017، ثم قفز إلى 132,8 مليار عام 2019، بخلاف التراجع المتوقع لهذا الناتج في العام الحالي بسبب أزمة كورونا والذي قدرته المؤسسات الدولية بنحو 203 مليارات جنيه.

وسجلت المملكة المتحدة نموًا سلبيًا في الربع الثاني من العام الحالي، حيث انكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة 2,2%، وهي النسبة التي تزيد عن التقدير الأولي البالغ 2% فقط، وهو الأمر الذي وصفه مراقبون بكونه أسوأ انخفاض فصلي منذ عام 1979، بما يعكس الظروف الاقتصادية القاسية التي تجتاح الاقتصادات الرئيسية في العالم ومن بينها البريطاني.

وطبقا لتوقعات سابقة لبنك إنكلترا المركزي، فإنه من المتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% في عام 2020 ككل، مدفوعًا بانخفاض بنسبة 25% في الربع الثاني، وأن هذا سيكون أكبر انخفاض سنوي منذ عام 1706، وفقًا لبيانات البنك التاريخية. وفي إطار مواجهة تداعيات هذه الأزمة جاءت تصريحات رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون قبل أيام والتي قال فيها إن «أزمة فيروس كورونا تتطلّب استجابة اقتصادية كبرى أشبه بالخطة التي وضعها الرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت لتحفيز الاقتصاد إبان حقبة الكساد الكبير»، وأن «ما سنفعله خلال الأشهر المقبلة هو مضاعفة برنامجنا الأصلي الذي كان يركّز على الاستثمارات لصالح البنى التحتية والتعليم والتكنولوجيا لتوحيد البلاد».

وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت بعض ملامح هذا البرنامج، قائلة إنه يشمل خطة لإعادة إعمار المدارس بقيمة مليار جنيه إسترليني (1,1 مليار يورو) ويبدأ في 2020-2021 ويتعلق بخمسين مشروعا في مرحلته الأولى.

مما يدلل على عمق الأزمة الاقتصادية البريطانية قرار البنك المركزي الاستمرار في برنامج شراء السندات الحكومية الحالي والممولة من احتياطيات البنك بقيمة 200 مليار جنيه، وعملية شراء سندات الشركات غير المالية من الدرجة الاستثمارية، والموافقة على إضافة 100 مليار جنيه أخرى إلى البرنامج لمكافحة تداعيات كورونا، ليصل إجمالي شراء الأصول إلى 745 مليار إسترليني.

كما ثبت بنك إنكلترا معدل الفائدة الرئيسي من دون تغيير، عند مستوى قياسي متدن 0,1% في قرار جاء بالإجماع، وذلك بعد قراراته السابقة بخفض المعدل مرتين متتاليتين منذ بداية أزمة كورونا، الأمر الذي يشير إلى السياسة التوسعية التي تنتهجها السياسة النقدية خلال هذه المرحلة.

ورغم استقرار معدل البطالة عند 3,9% على مدار الأشهر الثلاثة الماضية وحتى إبريل الماضي، إلا أن الأرقام من واقع البيانات الضريبية مؤخرا تشير إلى هبوط عدد الأشخاص على قوائم أجور الشركات البريطانية بأكثر من 612 ألفاً في إبريل ومايو بانخفاض 2,1% مقارنة بشهر مارس، وهو ما يعد الوتيرة الأعلى في تقلص فرص العمل منذ بداية الأزمة، كما تقلصت فرص العمل بأسرع وتيرة منذ أن بدأ المكتب حسابها في 2001، إذ انخفضت بمقدار 342 ألفا إلى 476 ألف فرصة عمل فقط.

ويوضح ذلك أن استقرار معدل البطالة خلال الفترة الماضية يعود بشكل كبير إلى برنامج الحكومة للاحتفاظ بالوظائف، مما أدى إلى عدم الزيادة في عدد الأشخاص المصنفين كعاطلين، إذ لم يكن بمقدورهم البحث عن عمل في ظل الإغلاق. وطبقا لسيناريو التوقعات الاقتصادية لبنك إنكلترا فإنه من المتوقع أن ترتفع نسبة البطالة إلى 8% عام 2020، ثم تعاود الانخفاض بعد ذلك إلى7% عام 2021 و4% عام 2022. وكانت خطط المملكة المتحدة لمواجهة أزمة الإغلاق قد ألزمت أصحاب الأعمال بتغطية ما بين 20 و30% من أجور العاملين الذين تم منحهم إجازة، وذلك لتخفيف العبء الكبير لأزمة الفيروس على المالية العامة للحكومة، كما ألزمتهم أيضا بتغطية تكلفة اشتراكات التأمينات، بمتوسط خمسة في المئة من الأجور.

ومددت المملكة المتحدة في 12 مايو الفائت ولمدة أربعة أشهر العمل ببرنامجها للحفاظ على الوظائف، كما أبلغت أصحاب الأعمال بأنه سيكون عليهم المساعدة في الوفاء بتكلفته الضخمة ابتداء من أغسطس. والسؤال الآن حول جدوى تلك السياسات على مستقبل الاقتصاد البريطاني الذي يواجه عاما صعبا، مع التفاؤل بإمكانية التعافي المتدرج بداية من العام المقبل، والحقيقة أنه رغم صعوبة الإجابة على هذا التساؤل فإن بوادر التحسن في بعض المؤشرات الشهرية، قد تدفع إلى بعض التفاؤل الحذر، فعلى سبيل المثال فقد تحسن مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي ليصعد إلى 50,1، فوق خط 50,0 مباشرةً، والذي يفصل الانكماش عن التوسع، كما جاء مؤشر مديري المشتريات للخدمات النهائية عند 47,1، وهو رقم تحسن كثيرًا عن القراءة السابقة عند 29,0 نقطة.

ورغم هذا التحسن الملحوظ للمؤشر في قطاع الخدمات إلا أنه يجب الإشارة إلى أن مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في بريطانيا لا يشمل شركات التجزئة التي تلقت ضربة قوية منذ إغلاق المتاجر أثر تطبيق إجراءات العزل العام لاحتواء فيروس كورونا في 23 مارس الماضي، وكذلك لا يشمل أصحاب الأعمال الحرة. كما أن توقعات التحسن جاءت بعد نصائح متوالية من الإدارة الحكومية للبنوك بالاستمرار في الإقراض لدعم الأسر والشركات، لتجنب مواجهة نتائج أسوأ للاقتصاد ككل، مما قد يؤدي بدوره إلى خسائر ائتمانية أكبر وإضعاف مراكز رأس المال للبنوك في المستقبل، وطبقا لأندرو بيلي، محافظ البنك المركزي البريطاني، فإنه إذا فشل المقرضون الرئيسيون في تزويد عملائهم من الشركات بالائتمان اللازم، فإن خسارة تلك البنوك ستقل، لكن في الوقت نفسه فإن المزيد من الشركات ستفشل وسترتفع معدلات البطالة بمقدار 2% أخرى، مما يؤدي في النهاية إلى خسائر أكبر لهذه البنوك. والتحليل السابق يشير إلى الاعتماد البريطاني على سياسة التيسير الكمي كعماد رئيس لمواجهة التداعيات الاقتصادية السلبية، مع الاعتراف بأنها ستؤدي إلى المزيد من الخسائر للقطاع المصرفي، وأن المأمول هو تعويض هذه الخسائر في المستقبل، لكن ذلك لا يمنع من الحذر البالغ من قدرات هذا القطاع على تحمل الخسائر لا سيما في ظل موجة ثانية متوقعة من الانتشار المكثف للإصابات كما تقول منظمة الصحة العالمية.